العدد (1588) السنة السابعة - الأحد (23) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

حجر الاساس

كاظم الجماسي

يكاد لايخلو يوم من دون ان يشاهد المواطن على شاشات التلفزة او يقراء على صفحات الجرائد إحتفالاً لوضع حجر الاساس لمشروع ما في ميدان خدمي او اقتصادي ، يقوم مسؤول ما (وما اكثرهم) بوضعه (على بركة الله) ويسترسل الخبر: انه يأتي لتلبية حاجة ماسة يعانيها المواطن العراقي الكريم ، ومن الجدير بالذكر ان الطاقة الاستيعابية للمشروع تبلغ كذا وكذا ، فيما تبلغ طاقته التصميمية كذا وكذا ، وصرح السيد مدير عام دائرة المشاريع في الوزارة لقناتنا أو لصحيفتنا (وما اكثرهن) ان المشروع يعد الاول من نوعه في منطقة الشرق الاوسط حيث من المؤمل ان تغطي منتجاته السوق المحلية وحاجة المواطن منها ، والفائض سيعد للتصدير .. واختتم السيد المدير حديثه بالقول : وقد وضعت الوزارة سقفا زمنيا لانجازه لايتعدى سنة من الان، اذ سيكون جاهزا للتشغيل وبكامل طاقته التشغيلية عند التاريخ المحدد من دون تقديم او تأخير.

ويبقى المواطن يرنو ويترقب ، ويمر السقف الزمني كنفحة ريح يليه زمن يطول وليس من يتذكر حتى ان مشروعا اقام الاعلام واقعده ذات يوم وكان قد جاء وضع حجر أساسه تلبية لحاجة ماسة يعانيها المواطن العراقي الكريم ، ويمسي امر المشروع مرارة تترسب في قاع روح المواطن وضميره ، الى جانب اكداس من المرارات خلفتها عهود الضيم والقسوة المترادفة ، والتي ترفض رفع خيمتها من فوق حياة هذا المواطن الكريم.

الدعاية فضاء فسيح بامكانه احتواء مالا عد له ولاحصر من الافكار والاخبار وأخر ما تبتكره مراكز البحوث المتخصصة ، من أجل التأثير في أتجاهات الرأي العام عبر شتى الحقول السياسية او الاقتصادية او النفسية او الثقافية او الدينية او غيرها . وبات من الطبيعي ان تحكم هذا النشاط الاعلامي ضوابط ومعايير خاصة من خلال سن حزمة من القوانين والتعليمات ، من اجل ضمان عدم انحراف الفعاليات الدعائية في تكريس ما يمس الاسس الاجتماعية الكفيلة ببقاء ومتانة الوحدة الاجتماعية وسيادة القانون الحامي والضامن الوحيد لتلك الوحدة.

ونحن نقترب من عرس جديد لممارسة الشعب العراقي حقه في توكيد شخصيته الحرة ، عرس الانتخابات والتي تفترض الابتهاج والفرح بحدوثها ، الامر الذي يحتمل الشك به هذه المرة ، بسبب، لم يعد خافيا على المواطن العراقي الكريم ،وهو النمطية الشوهاء للدعاية المستخدمة والتي تشبه نمطية خبر وضع حجر الاساس لمشاريع وهمية لاتخدم احد سوى مصلحة مطلقيها ومروجيها.

اليوم نحن في مسيس الحاجة الى ان نشير وبنحو واضح ومباشر الى مايكتنف الفعالية الدعائية ، وفي مواضع منها عدة ، من رخص ومجانية وزيف مقصود راح يوقع في روح المواطن ابلغ الضرر ، ونقول ان ما يعوزها حجر اساس حقيقي مازالت تغض البصر عنه ، او تفتقده في أقل تقدير ، حجر الاساس هذا هو المصداقية والمصداقية.

قضية ومسؤول

خطط لمعالجة شحة الماء في أحياء شرق القناة

عن حجم الخدمات البلدية المقدمة لاهالي منطقة بغداد الجديدة وشحة الماء الصالح للشرب التي تشكو منها بعض احياء المنطقة الواقعة شرق القناة والاجراءات المتخذة لمعالجتها كانت محور لقائنا المدير العام لدائرة بلدية بغداد الجديدة المهندس سمير رحيم شعيب الذي سألته عن مهام عمل الدائرة ؟

شحة المياه وشحة الوسائل

بغداد / كريم الحمداني

فتحدث قائلا: يتركز عمل دائرة بلدية بغداد الجديدة على صيانة وادامة الخدمات الموجودة في المنطقة البنى التحتية والطرق وشبكات الماء والمجاري اضافة الى انشاء المتنزهات الصغيرة وزرع المساحات الخضر ونصب الالعاب فيها لتكون متنفسا للعوائل واقسام الدائرة عملها الرئيسي الان يتركز في مجالين النظافة حيث هناك جهدان صباحي يبدأ من الخامسة الى الواحدة ظهرا والجهد الثاني يبدأ من الرابعة عصرا الى الساعة التاسعة مساء وهو جهد ذاتي ومؤجر ويشمل رفع النفايات والانقاض في قاطع البلدية المكون من سبعة مراكز بلدية خمسة شرق القناة واثنين غربها وكل مركز منها يعتبر دائرة بلدية مصغرة وترفع دائرة البلدية يوميا بحدود(٨٠٠) طن من النفايات المختلفة واكثر من (٣٠٠) طن من الانقاض والسبب ان الدائرة فيها اسواق تجارية كبيرة عديدة وتقع في اطراف بغداد وهذا الامر يشكل لنا مشكلة وامين بغداد وجه بتخصيص مكافأة لكل مواطن يبلغ عن السيارات التي تقوم بألقاء الانقاض ضمن قاطع البلدية واتخذ هذا الاجراء بالتنسيق مع السيطرات الامنية المتواجدة ضمن المنطقة الممتدة من شارع محمد القاسم غرب القناة حتى بستان سامي شرقها ومن شارع ٧٧ شمالا الى نهر ديالى جنوبا وهذا جزء من منطقة بغداد الجديدة بحدود (٦٠) كم مربع وتعداد النفوس يبلغ بحدود (٧٥٠) الف نسمة اما القسم الثاني من بغداد الجديدة فأنه يقع ضمن مسؤولية دائرة بلدية الغدير وهذه الكثافة السكانية تولد بالتأكيد افرازات كثيرة فضلا عن وجود عدد من الاسواق وهذا يتطلب جهدا مضاعفا مشيرا الى ان الدائرة لا تعاني مشكلة في مجال النظافة والمجاري .

× وماذا عن المتنزهات والمساحات الخضر ؟

اوضح المدير العام لدينا مساحة مزروعة تبلغ(٦٤) دونماً يديرها القسم الزراعي في الدائرة وضمن خطة هذا العام سوف ننجز سبعة متنزهات في عموم احياء بغداد الجديدة .

× وعن شبكات الماء الصالح للشرب؟

اكد شعيب ان هذه الشبكات تدار وتصان من قبل قسم الماء بواسطة المجمعات والخزانات التابعة للدائرة البالغ عددها سبعة مجمعات واربعة خزانات حيث تضخ الماء الصافي بعد ان تستلم الماء الخابط وتصفيته الى الاحياء ومع هذا فأن الدائرة تعاني شحة الماء الصالح للشرب في احياء شرق القناة كونها تقع في نهاية الشبكة وعمدنا الى ايصال الماء اليها بواسطة(التناكر) حيث لدى الدائرة بحدود١٢ تنكراً مخصصاً لنقل المياه حيث نزود احياء العماري والدوانم وقرية السواعد والسلمانية والمعوقين في الكمالية ومحلة ٧٦٩ في حي الرئاسة ولدينا خطة طموحة لمعالجة هذه المشكلة تأخذ طريقها الى التنفيذ في المستقبل القريب لخدمة المواطنين في تلك الاحياء .

× وماذا عن اكساء الشوارع ؟

قال في بداية هذا العام استطاعت دائرة البلدية اكساء اكثر من (١٥) شارعاً وزقاقاً وحاليا لدينا خطط للترقيع بعد ما اخذت دائرة المشاريع على عاتقها اعمال اكساء الشوارع والازقة وتركت اعمال الترقيع للدوائر البلدية ولدائرتنا خطة في هذا الصدد تشمل ترقيع(١٠٠٠) متر مربع في الشوارع والطرق في عموم المنطقة وحسب توجيهات امين بغداد عملنا على انجاز البنى التحتية وتبديل شبكات الماء والمجاري في الاحياء التي تتطلب التبديل لقدمها او تضررها بعدها يتم اعادة اكساء الشوارع والازقة ولدينا مراسلات مع دائرة المشاريع بخصوص شارع النعيرية الرئيسي لاعادة اكسائه بعد ان انجزت البنية التحتية له وهناك خطط لشمول جميع احياء بغداد الجديدة بأعادة الاكساء .

×برأيك ما هو الدور المطلوب الذي يلعبه المواطن ؟

اشار شعيب الى ان للمواطن دوراً كبيراً في التعاون مع دائرة البلدية يتعلق بالقاء النفايات في اماكنها المخصصة والزمن الذي يحدده قسم النظافة او المقاول والتزامه بها يجعلنا نسيطر على نظافة المدينة وتعاون وسائل الاعلام التي تؤشر لنا الخلل ومكانه اعتبرها صاحبة فضل علينا حتى نعالج هذا الخلل . هذا جانب، والجانب الاخر نطمح من المواطنين الى اخبارنا عن الذين يلقون الانقاض في احيائهم وعند دورهم دون ان يكلف احدهم بمنع هذا المخالف او تسجيل رقم سيارته في اقل تقدير.

مضخات مياه كنوع من الحل

شكاوى

هل نحن معاقبون ؟!

سكنة محلة ٧٣٩ في منطقة الامين الثانية وفي الشارع الذي تسكنه أغلبية من أشقائنا من الطائفة المسيحية مازالوا يعانون من انقطاع التيار الكهربائي عن محلتهم ولفترة امتدت لاكثر من شهرين ، الشهر الاول منها انقطاع ١٠٠٪ فيما الشهر الثاني ساعتين تشغيل على مدار الاربع وعشرين ساعة . ويقول المواطن احمد نعيمة عن لفيف من سكنة المنطقة : لقد بحت حناجرنا ونحن نناشد الجهات المعنية ولكن من غير جدوى ، ويتساءل : هل نحن معاقبون .. أم ماذا ؟!

هواتف نائمة

أهالي محلة ٣٣٧ منطقة الشعب حي العقاري بعثوا الينا بالرسالة التالية:

بعد التحية..

تعاني محلتنا مشكلة اصبحت شبه دائمية ، فمنذ اكثر من سنتين وخطوط هواتفنا الارضية تغط في نوم عميق ، وحين نسأل عن السبب يأتينا الجواب بأن الكيبل المحاذي لشارع القناة تعرض للقطع ، فنجمع (المعلوم) لعمال الصيانة ، لتفز الهواتف من نومها ليوم أو يومين وتعود تشخر مرة اخرى ، نتساءل :الى متى هذه النومة يا مسؤولي بدالة راغبة خاتون ؟ ونتمنى ان لايطول زمنها مثل نومة اهل الكهف.

عنهم / اسامة طارق

الى انظار وزير التعليم العالي

نحن مجموعة من الطلبة الاوائل على اقسامنا نتيجة ظروف البلد اضطررنا الى مواصلة دراستنا الجامعية متحدين هذه الظروف على الرغم من اننا لم نحظ بأي امتيازات كما هو كان معمولاً به سابقا حيث الطلبة الاوائل يقبلون في المرحلة الثانية مباشرة الا ان هذا القرار تم الغاؤه ما اضطرنا الى اكمال أربع سنوات جامعية بالرغم من كوننا اوائل على اقسامنا في المعاهد التي كنا ندرس فيها ،نناشد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ونرجو تدخله الشخصي لوضع حد لمعاناتنا وايجاد فرص عمل تتلاءم وكوننا طلبة متفوقين.

المطلوب اجراءات تتخذ بحق المتجاوزين على الكهرباء

المواطن ابو سمير من منطقة بغداد الجديدة يدعو في رسالته وزارة الكهرباء الى اتخاذ اجراءات صارمة بحق المتجاوزين على التيار الكهربائي ويتساءل لو اتخذت مثل هذه الاجراءات لما شهدت الشبكة الكهربائية هذا المستوى المتدني في الانتاج والتوزيع وكل هذا يحصل بسبب ضعاف النفوس الذين يسرقون الكهرباء ولا تهمهم سوى مصالحهم الشخصية.

العملة مرة اخرى

المواطنة ام تبارك من محافظة بابل تشير في رسالتها الى اتساع ظاهرة عدم تداول العملة الورقية بمختلف الفئات المتهرئة بين باعة الاسواق اوسواق مركبات النقل الخاص علما بأن هذه العملة يتم توزيعها في الرواتب خاصة رواتب المتقاعدين او اعانة شبكة الحماية الاجتماعية وتقترح على وزارة المالية اصدار تعليمات ملزمة تلزم هؤلاء بقبول هذه العملة.

تقرير

الفساد يصل الى طحين المواطن في كربلاء

كربلاء / المدى

لايعرف المواطن في كربلاء او في غيرها من محافظات ومناطق العراق السبب في اتجاه المعنيين في وزارة التجارة الى عدم تشديد الرقابة وتشكيل اللجان للتاكد من النوعية الجيدة لمفردات الحصة التموينية التي توزع على المواطنين وعلى سبيل المثال لا الحصر ، ان ما يوزع من شاي يضطر المواطن الى ركنه جانبا او بيعه بأبخس الاثمان ، للاستعاضة عنه بشاي تجاري من نوعية يمكن ان ترضي المواطن الشيء نفسه يحدث لمساحيق الغسيل والزيوت وما الى ذلك من مفردات اخرى .

وزع على المواطنين في كربلاء وخلال أكثر من شهرين وضمن مفردات البطاقة التموينية طحين لا يصلح للاستهلاك البشري، حسب ما يفيد به المواطن ، فيما قال رئيس اللجنة الاقتصادية في الحكومة المحلية إن رقابة مشددة تفرض على المطاحن في كربلاء!.

وشكا مواطنون من احتواء مادة الطحين على رائحة كريهة ومذاق غير طبيعي، المواطن أبو علي يقول لنا : اضطر لرمي حصته من طحين الوجبة التموينية لهذا الشهر "بسبب عدم صلاحيته للاستهلاك" وأضاف أن" الطحين ذو رائحة عفنه تمنع من(شمه) فضلا عن تناوله، وقد رميته لأني لم أجد من يشتريه كذلك الحالة نفسها مع الطحين الذي وزع علينا الشهر الماضي" .

وكان معتمد آية الله السيستاني في كربلاء، أحمد الصافي قد أشار في خطبة ماضية لصلاة الجمعة إلى مشاركة مسؤولين محليين في حماية بعض أصحاب المطاحن التي قال إن النتائج المختبرية أثبتت أنهم يوردون طحينا فاسدا من جهته أضاف المواطن أبو علي أنه يعتقد أن عدم صلاحية الطحين الموزع على المواطنين تعود لعدم صلاحية القمح وليس بسبب رداءة المطاحن: "الخلل بنوعية الحنطة وأدعو للرقابة على الحنطة التي أتوقع أنها منتهية الصلاحية" .

و عزا المواطن رائد عصام رداءة مادة الطحين الموزع ضمن مفردات البطاقة التموينية إلى الفساد المالي المستشري في دوائر الدولة، وقال إن" الفساد المالي وصل إلى كل شيء وحتى غذاء المواطنين" .

رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء طارق الخيكاني قال ردا على شكاوى المواطنين إن جميع مطاحن كربلاء تخضع لرقابة جدية وفرض على بعضها غرامات مالية، وأكد أن المطحنة التي أشار معتمد المرجع السيستاني أحمد الصافي اليها في خطبة من خطبه أنها أغلقت وستفتح بعد أيام من إغلاقها بتواطؤ مسؤولين محليين، " الغرامات التي فرضناها على المطاحن خلال أربعة أشهر وصلت إلى ٩٠ مليون وهو رقم لم تبلغه أية محافظة أخرى" .

في السياق ذاته قلل المواطنون في كربلاء من جدية الوعود التي أطلقتها وزارة التجارة بشأن تحسين مفردات البطاقة التموينية خلال شهر رمضان وقال بعضهم إنها لن تختلف عن وعود سابقة لم تتحقق.

من الشارع

سيم كارت

بغداد / احمد نوفل

كنت احد ركاب سيارة (الكيا) المنطلقة من منطقة الوزيرية باتجاه منطقة الباب الشرقي.

المواطن العراقي بصورة عامة يفتح قلبه للاخر والزحام الشائك الذي يعد معضلة كبيرة في شوارعنا الذي يستغرق ما يستغرق من وقت طويل يعالجه بالحديث مع الاخرين فتحدث احدهم لسائق الكيا حول مشكلة لاحد اقاربه مصدرها (سيم كارت)اذ قال: ان اقاربي حصل عليه من احدهم بسعر زهيد ،ظاهرة بيع وشراء هذه السلعة رائجة والمواطن يقبل عليها دون حسابه للعواقب الوخيمة.

اتصل به احدهم ليخبره ان الرقم المخصص لنقاله مسروق وهو عائد لمواطن مقتول فرد عليه اقاربي مازحا (نعم وانا القاتل) واسكن في المنطقة كذااعتقادا منه بأن مخاطبه صديق يريد المزاح.

لم تمض على هذه المكالمة فترة طويلة حين القي القبض عليه وتبين بأن من كان على الطرف الاخر ليس بالصديق المازح بل شقيق لضحية وجد مقتولا ولم يتعرف على قاتله او قاتليه فكانت هذه الشريحة الرخيصة الثمن سببا لاتهام هذا القريب وهو الان يقبع في السجن تحت التحقيق بينما عائلته بين رواح ومجيء تريد الخلاص من شر الشريحة .

وما نريد قوله الى الان وعينا لم يصل بعد الى تحكيم العقل في الاختيار وتحسب العواقب من امور صغيرة تكون تبعاتها كبيرة .

التدقيق في اوراق السيارة المباعة وشريحة الهاتف وغيرها من الأمور التي يتداولها الكثير ممن تعمدوا السلب والنهب والقتل بات ضرورة تقتضيها ظروفنا الحالية .

اشارة

الكهرباء والفاتورة

بغداد / المدى

دأب المسؤولون في وزارة الكهرباء على حث المواطنين على ضرورة ترشيد الكهرباء من خلال اللقاءات الصحفية المختلفة او بواسطة الاعلانات التي تؤكد اطفاء الاضوية والاجهزة الكهربائية غير الضرورية للحفاظ على ديمومة التيار الكهربائي واطفاء مصباح واحد في بيتك يوفر كهرباء لمنطقة اخرى كما يشير الاعلان التلفزيوني ،وحقيقة الامر ان البعض من المواطنين لا يعير ذلك اي اهتمام وانما يشغل كل الاجهزة والاضوية الكهربائية غير الضرورية عندما تصل الى بيته الكهرباء الوطنية دون معرفة الاسباب فقط لانها بسعر (اخو البلاش) قياسا لما يعطيه لاصحاب المولدات الاهلية الذي يشتري منهم الامبيرات شهريا والتي لاتقل عن خمسين الف دينار اضافة الى اسعار الوقود للمولدة البيتية الصغيرة .

في اغلب دول العالم، ومنها دول الجوار، تعتمد نظام الفاتورة في ايصال التيار الكهربائي بالنسبة للدور والمحال التجارية والقطاعات الانتاجية بوضع عداد يسجل قيمة الاستهلاك وفق نظام الوحدات المسعرة وبهذا الاجراء تخلصوا من الاستخدام غير المبرر وعدم الترشيد الذي يلجأ اليه البعض ممن لا يشعرون بالمسؤولية ولذلك ندعو وزارة الكهرباء الى اعتماد الفاتورة في ايصال الكهرباء للمواطن وعمله ويمكن ان يساهم هذا الاجراء في ديمومة التيار الكهربائي المجهز وعدم التبذير والتجاوز وبسعر يستطيع المواطن العراقي دفعه خاصة ان اغلب العوائل تدفع شهريا مبلغا لا يقل عن خمسين الف دينار لشراء الامبيرات من المولدات الاهلية وهذا المبلغ اذا اعطاه المواطن لفاتورة الكهرباء لقاء خدمة مستمرة وتخليصه من جشع اصحاب المولدات ستكون حالة مفيدة للمواطن وللدولة ايضا .

كاريكاتير ..... عبد الرزاق